

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١٩ شعبان سنة ١٣٨٣ هـ . الموافق ٤ كانون الثاني سنة ١٩٦٤ م . العدد (١٧٣١)

الفهرس

صفحة

١

قانون رقم (١) لسنة ١٩٦٤ قانون معدل لقانون الخط الحجازي الاردني

٢

قراران صادران عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

٤

التعريف الجعركية



هكذا من الأشمل

نحن محمد بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (١) لسنة ١٩٦٤

قانون معدل لقانون الخط الحجازي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون الخط الحجازي الاردني لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بقانونين احدهما يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة العاشرة من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها واعطائها رقم (٤) - :
٤ - جميع الامور التي تتعلق بموظفي ومستخدمي الخط .

١٩٦٣/١٢/١٥

محمد بن طهول

رئيس الوزراء

حسين بن ناصر

وزير المواصلات

عبد الحميد مرتضى

قرار رقم (٣٦)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٦٣/٩/٧ رقم خ/١٢٥٥١/٣ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادتين ١٥ و ١٧ المعدلتين من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ وبيان ما اذا كان من حق وكيل ديوان الموظفين الذي ينوب عن رئيس الديوان في ممارسة صلاحياته عند تغيبه ان يوقع قرارات لجنة انتقاء الموظفين مرتين احدهما عن نفسه والاخرى عن رئيس الديوان الذي قام مقامه ام ان حقه يقتصر على التوقيع عن نفسه فقط بوصفه وكيلًا للديوان ؟

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الموظفين المؤرخ ١٩٦٣/٩/٤ وتلخيص النصوص القانونية تبين ان المادة ١٥ من قانون الخدمة المدنية المشار اليه تنص على انه (عند تغيب رئيس ديوان الموظفين ينوب عنه في ممارسة صلاحياته وكيل ديوان الموظفين) .

وان الفقرة (١) من المادة ١٧ من نفس القانون تنص على ما يلي : (تؤلف في ديوان الموظفين لجنة تسمى « لجنة انتقاء الموظفين » من رئيس ديوان الموظفين رئيسا ، ومن وكيل ديوان الموظفين عضواً ، ومن وكيل الوزارة او مدير المديرية ذات العلاقة كعضو آخر ، ومن عضوين آخرين برتبة وكيل وزارة يعينهما مجلس الوزراء كل سنة او من يقوم مقام اي من هؤلاء الاعضاء بموافقة مجلس الوزراء او الوزير المختص ، وفي حالة غياب رئيس ديوان الموظفين يرأس اللجنة احدى اعضائها رتبة) .

ومن هذا يتضح ان لجنة انتقاء الموظفين تؤلف في الاصل من رئيس ديوان الموظفين رئيسا واربعه اعضاء ، الا ان المادة ١٧ اجازت انعقاد هذه اللجنة من اربعة اعضاء فقط في حالة تغيب رئيس الديوان و اوجب في هذه الحالة ان يتولى رئاسة اللجنة احدى الاعضاء رتبة .

ولهذا فان اشتراك وكيل ديوان الموظفين في اللجنة المذكورة عند تغيب رئيس الديوان لا يكون بوصفه نائبا عن رئيس الديوان وانما بوصفه عضوا طبيعيا في اللجنة ، اذ لو كان اشتراكه في اللجنة هو بالنيابة عن رئيس الديوان لما نصت المادة ١٧ على وجوب ترأس اللجنة من قبل احدى اعضائها رتبة .

اما ما ورد في المادة ١٥ من ان وكيل الديوان ينوب عن رئيس الديوان في ممارسة صلاحياته عند تغيبه فان هذا الاطلاق الوارد في النص مقيد بما ورد في المادة ١٧ التي استثنت من تلك الصلاحيات مسألة واحدة وهي رئاسة لجنة انتقاء الموظفين .

وعليه نقرر ان وكيل ديوان الموظفين عند اشتراكه في لجنة انتقاء الموظفين لا يملك الاحق التوقيع عن نفسه بصفته عضوا في اللجنة .

صادر ١٩٦٣/١٢/٥

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب ديوان الموظفين	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
رئيسة الوزراء	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	نجيب الرشيدان	موسى الصاكت

هكذا من الأهل

قرار رقم (٣٧)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٦٣/١١/٢٤ رقم ٩٦٣/١١/٢٤/٣١ رقم ١٥٩٢٧/١/٦٠/٣١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرتين (أ، ب) من المادة الرابعة من اتفاقية الامتياز المعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة في عمان المصدقة بموجب القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٢ وبيان ما اذا كانت وسائط النقل التي تستوردها هذه الشركة لاستعمالها في اغراضها تعتبر من جملة المواد المعفاة من الرسوم الجمركية بمقتضى الفقرتين المشار اليهما ام ان هذه الوسائط خاضعة للرسوم.

وبعد الاطلاع على كتاب المدير العام لشركة الدباغة المؤرخ ٩٦٣/١١/١٧ وتديق الاتفاقية المشار اليها والنصوص القانونية والدستورية تبين لنا ان طلب التفسير لا ينصب على نصوص القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٢ الذي صدقت بموجبه اتفاقية الامتياز وانما ينصب على نصوص الاتفاقية ذاتها.

وحيث ان المادة ١٧ من هذه الاتفاقية نصت على انه اذا وقع خلاف بين الحكومة والشركة بشأن تفسير اي نص من نصوصها ولم يكن باستطاعة تسويته بالاتفاق بين الفريقين يحال الخلاف الى حكم واحد او الى هيئة تحكيم لاصدار القرار المتقضى به.

وحيث ان اختصاص الديوان في التفسير ينحصر في تفسير النصوص القانونية لا العقديه كما هو واضح من نص الفقرة الاولى من المادة ١٢٣ من الدستور فان الديوان يرى ان تفسير الفقرتين (أ، ب) من المادة الرابعة من اتفاقية الامتياز خارج عن دائرة اختصاصه.

اما كون الاتفاقية مصادقة بقانون فلا يفرضها عن طبيعتها التعاقدية، اذ ان القانون الذي يصدر بهذا الشأن انما هو من قبيل الموافقة على منح الامتياز على اعتبار ان خطورة الأمر الذي يترتب على منح الامتياز تستلزم عدم جواز منحه من قبل السلطة التنفيذية الا بموافقة السلطة التشريعية عملاً بالمادة ١١٧ من الدستور.

لهذا نقرر عدم اختصاصنا لاصدار التفسير المطلوب تفسيره.

صدر/١٢/٥/١٩٦٣

عضو	عضو	عضو	عضو	عضو
مندوب وزارة الاقتصاد الوطني	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
علي المناوي	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	نجيب الوشدان	موسى الطراكت

التعريفية الجمركية

قرر مجلس الوزراء الموافقة على قرار تعديل التعريفية الجمركية الذي وضعه صاحبها المعالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي :

١ - استناداً الى الصلاحية المخولة لنا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ قررنا اجراء التعديلات التالية في التعريفية الجمركية :-

رقم البند	بيان الاصناف	وحدة الاستيفاء	الرسم السابق	الرسم اللاحق
١٥/٧/د	زيت سلفور زيت جفت الزيتون (١)	القيمة	%٢٥	%١
١٥/٧/ح	زيت الزيتون :			
١ -	المخصص لصناعة الصابون (٢)	القيمة	%٢٥	%١
٢ -	غيرها	القيمة	%٢٥	%٢٥
٣٢/٩	وريش ، دهانات مائية واللوان	القيمة	%٢٥	%٣٠
٣٩/٢/ب/١	سطحية .. الخ	القيمة	%٢٥	%٣٠
	الرقائق الشفافة بشكل لفات (رول)			
	من مادة البولي ايثيلين والتي تصنع منها			
	اكياس النايلون، خراطيم الماء البلاستيكية			
	(برايش)	القيمة	%٢٠	%٢٥
٤٨/٥/أ	ورق مقوى مضغوط معد لصنع صناديق	القيمة	%٥	%٥
٨٤/٢٠	وحقائب السفر الكبيرة والصغيرة (٣)			
	اجهزة وزن (عدا الموازين التي تبلغ			
	حساسيتها ٥ سنتغرام .. الخ :			
	أ - موازين نابضة (ذات زبرك)			
	.. الخ		%١٥	%١٥
	ب - القياسات ذات الرمانة .		%٢٥	%٢٥
	ج - غيرها .		—	%١٥

٢ - يعمل بهذه التعديلات اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

وزير المالية
نظام الشرايبي

وزير الاقتصاد الوطني
عبد الرحيم الشريف

- (١) - يطبق التخفيض بناء على توصية مسبقة من وزارة الاقتصاد الوطني ، ضمن الشروط والتخفيضات التي تقررها ادارة الجمارك .
- (٢) - يطبق التخفيض بناء على توصية مسبقة من وزارة الاقتصاد الوطني ؛ وبعد اضافة مواد الى الزيت تجده غير صالح للاستهلاك البشري وذلك قبل التخليص عليه
- (٣) - يطبق الاغفاء ضمن الشروط والتخفيضات التي تقررها ادارة الجمارك .

١٩٦٢/١/١

هذا من المجلد